أمارابك: *مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا* www.amarabac.com
المجلد 8، العدد 26 (2017). ص ص 159-170

الدعم المالي العربي للثورة الجزائرية: 1954-1962

بشير سعدوني(*)

الملخص: على الرغم من أن 80% من أموال الثورة الجزائرية مصـــدرها من الجزائريين، إلا أن الدول العربية، وكذا الحكومات العربية ساهمت بقسط معين في هذا الدعم بنسب مختلفة، الأمر الذي استحسنه الجزائريون، وزاد من التلاحم الأخوي بينهم وبين أشقائهم العرب. **هذا ما يعالجه هذا المقال.**

الكلمات المفتاحية: الدعم والمساهمة العربية، المصادر المالية، العالم العربي، الثورة الجزائرية.

The Arabas Financial Support to the Algerian Revolution 1654-1962

Saadouni Bachir

Abstract: Despite that 80% of the Algerian revolution money was financed by the Algerians, the Arab league and other Arabs governments have also participated with different shares, this has helped to strengthen the relationship between the Algerian people and their Arabs brothers. This is the topic of this article.

Keywords: Support, Arab world, Algerian Revolution, Financial support**.**

(*)جامعة الجزائر(2) –أبو القاسم سعد الله، toumikader@yahoo.fr

مقدمة:

شهد تاريخ العرب المعاصر نكسات متتالية وتكالباً اِستعمارياً كبيراً تمثل في تجزئة أراضيهم واحتلالها مشرقا ومغربا مما أصابهم بالخذلان واليأس، خاصة بعد ضياع فلسطين في منتصف القرن العشرين، لهذا ما إن اِندلعت الثورة الجزائرية حتى تجاوزوا خلافاتهم وصراعاتهم والتفوا حولها[1]لأنهم رأوا فيها بارقة أمل في استعادة بعض من كرامتهم فساندوها معنوياً وساعدوها مادياً ومن هذه المساعدات الدعم المالي.

1. فما قيمة هذا الدعم المالي العربي للثورة الجزائرية؟
2. وما هو مصدره؟ وهل كان كاف أم لا؟

لا بد من الإشارة في البداية إلى أنّ الثورة الجزائرية اِنطلقت يوم 01نوفمبر 1954 بوسائل مادية شبه منعدمة، فلا سلاح كاف ولا مال متوفر، إذ لم يكن لها صندوق مالي تأخذ منه، أو ميزانية مخصصة لها من أي جهة تستند عليها، بل أنّ مؤطريها الأوائل، إذ اِستثنيا القلة القليلة منهم لم يكونوا يملكون حتى مصاريفهم اليومية، وهو ما يؤكده المجاهد الأخضر بن طوبال[2] بقوله: **"اِندلعت الثورة من لا شيء، بعض الإخوان كانوا يظنون بأنّ اللجنة الثورية للوحدة والعمل كان عندها فلوس، وعندها سلاح وعندما اِلتحق كل منّا بناحيته لم يكن عندنا شيء من ذلك لا سلاح ولا دراهم، فأنا أعرف أنّ الأخ بيطاط لم يكن عنده شيء، وليس بإمكانه أن يمدني بشيء، وبن عودة يعرف هذا أيضاً بأنّ بن طوبال ليس عنده شيء، ولا يستطيع أن يمده بشيء، لم يكن بصفة عامة لدينا مال أو فلوس"[3]**

هذا الكلام يؤكّده المجاهد عمر أوعمران[4] بقوله: **"أمّا مسألة المال، فلم يكن عندنا شيء منه، قصدنا نطلب الإعانات من الناس، من المناضلين من باع أرضه ومنهم من باع حلي زوجته، ومن هؤلاء سعد أوعراب الذي مازال على قيد الحياة [5] والأخ عاشور رحمه الله كانوا من الذين أعارنا كل واحد منهم مائة ألف فرنك وحسب ما تيسر له ذلك، وفي بالسترو باع أحد الإخوان من بني عمران أرضه بـ ستين ألف فرنك سلّم منها أربعين ألفًا للثورة واحتفظ بـ عشرين ألفًا وهو يقول لي: " يا عمر أوعمران إني أحتفظ بهذا المبلغ لأعيش أنا وأمي"[6]**

المجاهد عمار بن عودة[7] أيضًا يقول:

---

[1]قال الملك الأردني حسين بن طلال: "نحن في خلافٍ مع بعض أشقائنا العرب، لكننا نلتقي عند النقطة المقدّسة ونتعاون عند القضية الجزائرية"

أحمد توفيق المدني، حياة كفاح - مع الركب الثورة الجزائرية- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ج3 1982 ص 433

[2]الأخضر بن طوبال: مناضل في المنظمة الخاصة، عضو لجنة "22"، عضو احتياطي في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، مسؤول الولاية الثانية(1957-1956)، مسؤول مديرية الداخل، وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ 1958، ووزير الداخلية للحكومة المؤقتة (1958-1960)، وزير الدولة (1962-1961)، محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر، دار الملكية، بيروت، لبنان، 1983 ص340

[3]حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الطريق إلى نوفمبر، المجلد الأول، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د، ت) ص 29، 30

[4]عمر أوعمران، عضو حزب الشعب، حكم عليه بالإعدام 1946 ثمّ أعفي عنه سنة 1946، اِلتحق بالجبل سنة 1947 أصبح نائبًا لكريم بلقاسم في قيادة منطقة القبائل سنة 1954 ثمّ قائد الولاية الرابعة (أوت 1956) عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1962-1956)، عيّن ممثلاً لجبهة التحرير الوطني في تركيا سنة 1960، عضو الجمعية الوطنية سنة 1962، حميد عبد القادر، فرحات عبّاس رجل الجمهورية، دار المعرفة الجزائر (م، ت) ص 259

[5]قال هذا الكلام في الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة المنعقد في قصر الأمم 28 إلى 31 أكتوبر 1981

[6]الطريق إلى نوفمبر، مصدر سابق، ص224

[7]عمار بن عودة اسمه الحقيقي مصطفى بن عودة من الشخصيات التاريخية البارزة التي خططت وفجرت الثورة التحريرية ولد في 27 سبتمبر 1925 بمدينة عنابة، في عام 1937 رفع بن عودة العلم الوطني في مظاهرة بمناسبة تأسيس حزب الشعب ردا على حزب شمال افريقيا، وفي الفترة ما بين 1936 - 1937 ومع ظهور الحركة الكشفية انخرط في فوج " المنى " عام 1944 ألقي عليه القبض وحكم عليه بعامين سجنًا وخمس سنوات منعًا للإقامة، بعد اندلاع الثورة أصبح مسؤولاً عن التسليح والاتصالات العامة، كما شارك في اتفاقيات ايفيان، بعد الاستقلال تقلد عدة مناصب سياسية.

حوار موجود في موقع جريدة صوت الاحرار الجزائرية:

Sawt-alahrar.net/ara/ interviews/3724.html

"يكفي أن نذكر بأنّ أغلبية أعضاء مجموعة "22"[1]جاؤوا يتذاكر دفع ثمنها الإخوان بن بوالعيد وديدوش مراد من مالهما الخاص[2]، ثم يضيف قائلاً: "...فتمّ الاجتماع وليس هناك من تساءل عمّا إذا كنّا نملك ثمن تذاكر العودة أو لا، وأظنّ أنّ الذين توجهوا إلى قسنطينة سي عبد الله، عمار بن عودة وزيغود يوسف، ركبوا القطار دون أن يدفعوا ثمن التذاكر، واشتروا ثلاثة سندويشات ولم يدفعوا سوى ثمن إثنين فقط في الثنية، منارفيل" [3]

ورغم ذلك اندلعت الثورة، وأصبح مسيروها يصرفون الأموال الضخمة شهريًا لمتطلباتها المختلفة.

- فما هي مصادر هذه الأموال؟

1-المصادر المالية الجزائرية:

حين اِندلعت الثورة هبّ الشعب الجزائري لدعمها ومساندتها بشريًا وماديًا ومعنويًا لكي تستمر وتتمكن من تحقيق ما سطرته في بيانها الأول – بيان أول نوفمبر- وهو **"الاِستقلال الوطني "** و**"إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية"**[4]لذا ورغم فقره الشديد، فلم يبخل على الثوار بأي شيء يملكه، وفي هذا يقول لخضر بن طوبال: **" وجدنا الناس فرحين مستعدين عندما نطلب منهم التضحية...كانوا يسألوننا ويقولون: إذا لم يكن عندكم سلاح، فإنّنا على اِستعداد لبيع جميع أرزاقنا (أموالنا) بشرط واحد، والأخ من بني ولبنان، وهو ألاّ تقترضوا من عند الدول حتى لا تكون الجزائر مرهونة عند الاستقلال، أكرر أنّ هذا حدث بعد شهرين من اِندلاع الثورة"**[5]

وقد اِستجاب مسؤولو الثورة لرجاء المواطنين، فلم يمدوا أيديهم طلبًا للقروض من الدول الأجنبية الشرقية ولا الغربية وكان تمويل الثورة في معظمه من مصادر جزائرية وهو ما أكده الأخضر بن طوبال أيضًا بقوله: **" إنما أؤكده كمسؤول قديم سمحت له مسؤولياته أن يعرف أسرار الثورة أنّ من الناحية المادية، والأرقام مازالت واللقاءات ما زالت محفوظة وهي بين يدي الدولة سواء ما أنفق منها كمصاريف للثورة أو ما أنفق منها لشراء الأسلحة كانت بنسبة 80% من جيوب الجزائريين لا غير من 1954 إلى 1962 و20% من هذه المادة مقسمة بين بقية العالم، أمّا من البلدان العربية والبلدان الاشتراكية وهذا ما يجعلنا ويجعل الشعب الجزائري بمنجاة من كل العقد"**[6] ثمّ يضيف قائلا: "إنّنا لم نقبل أبدًا بأي تدخل من أي دولة أجنبية في شؤون الثورة الجزائرية، ولم نقبل أبدًا بأي إعانة مشروطة سواء من عند الدول العربية أو من عند الدول الاشتراكية التي أعانتنا بالأسلحة، وأستطيع أن أؤكد بكل صراحة وكل الإخوان يعرفون ذلك بأنه في سنة 1962 لم تأت أية دولة تحمل عقدًا أو اِتفاقًا يتضمن شروطًا قد أبرمت أثناء الثورة للحكومة ثمّ تطالبنا بتنفيذ هذه الشروط والتعهدات"[7]

وطبعًا، أموال الثورة كانت مصادرها الاشتراكات والتبرعات والمساهمات الأخرى المختلفة. وطبعًا كان النصيب الأوفر منها يأتي من العمّال الجزائريين في المهجر إذ يذكر السيدان علي هارون[8] وبن جامان ستورا أنّ العمال الجزائريين كان عددهم يزيد عن نصف مليون ورغم أنّ

---

[1]مجمزعة"22" هي التي قرّرت تفجير الكفاح المسلح بعد أن عقدت اِجتماعها في بيت المناضل "دريش الياس" في شهر جويلية 1954، وانتخب مصطفى بن بوالعيد رئيسًا للمجموعة وكلّف باختيار أعضاء مكتبها.

[2]الطريق إلى نوفمبر، مصدر سابق، ص220

[3]نفسه ص220

[4]أنظر وثيقة بيان أول نوفمبر1954

[5]الطريق إلى نوفمبر، مصدر سابق ص 31

[6]نفسه ص48

[7]نفسه ص 31

[8]علي هارون:

أجورهم لا تتعدى 40 ألف فرنك فرنسي قديم، فإنّ جلّ هؤلاء العمال يدفعون اِشتراكات تصل إلى 15000 فرنك فرنسي قديم، 150 فرنك فرنسي جديد"[1]

الأستاذ عبد الرحمان بارة[2] يحدد نسبة 80% مؤكدًا أنّ تمويل الثورة من الجالية الجزائرية جعلها مستقلة في أخذ القرار، حرة في التصرف لا محال للهيمنة من طرف الأشقاء والأصدقاء تسيير على المبادئ التي حددها نداء أول نوفمبر 1954[3]

المساهمة المالية العربية:

المساهمة المالية العربية في الثورة الجزائرية لم تبدأ مع اِنطلاق الثورة إذا ما اِستثنينا المساهمة السعودية[4]، فقد جاءت بعد حملات النقد اللاذع الذي وجّه للعرب بسبب قلة دعمهم المالي للثورة الجزائرية من ذلك ما أعلنه السيد/ الأمين دبّاغين يوم 20 مارس 1956 خلال زيارته للعراق ضمن وفد جزائري قائلاً: **" إلى الآن لم نتلق أي معونة من الدول العربية"**[5]ومن المعونة التي طالب بها **"تقديم المساعدات المادية"**[6]

كما أنّ الصحافة العربية كثيرًا ما أثارت هذه القضية فيما كانت تنشره من مقالات وتعليقات منتقدة الموقف العربي المتخاذل، خاصة في مجال الدعم المالي، من ذلك ما كتبته صحيفة فلسطين الواسعة الانتشار التي كثيرًا ما تعرضت للقضية الجزائرية في كثيرٍ من أعدادها، وانتقدت الموقف العربي من ذلك ما كتبته يوم 20 أيار(ماي)1956 حيث وجهت اللوم للعرب على تقاعسهم في نصرة الجزائر[7] وعلى نفس المنوال سارت مجلة روز اليوسف إذ وجهت انتقادات عديدة لموقف الحكومات العربية قائلة: **"إنّ أهم ما يجب أن يقدم للجزائريين هو المال فالمال هو ما يريده الشعب الجزائري ليبقى جيشه صامدًا ويتمكن من هزيمة فرنسا وحلفائها"**[8]

مقال آخر كتبته صحيفة الرأي السورية تساءلت فيه قائلة: **"كيف يمكن أن يعيش شعب منذ سنوات في ظل حياة الحرب، و هو يفتقر إلى المال، مؤكدة أن العالم وخاصة العرب سيفاجأ حين يدرك كم هي قليلة وتافهة الأموال التي قدمتها الحكومات العربية للثورة الجزائرية"**[9]

و هناك العديد من الشخصيات العربية التي اِنتقدت شح الدعم المالي العربي للثورة الجزائرية منها على سبيل المثال **"ميشال عفلق"** أحد أقطاب الفكر التحرري في الوطن العربي ومؤسس حزب البعث العربي الذي اِنتقد الموقف العربي داعيًا إلى مناصرة الجزائر معتبرا ذلك ليس منًّا ولا صدقة

يعد علي هارون من الوجوه البارزة في المقاومة الجزائرية، فبعد مزاولة دراسته الابتدائية والمتوسطة بالجزائر تحصل على الدكتوراه في الحقوق من جامعة السوربون بباريس التحق بحقوق جبهة التحرير الوطني حيث كان مسؤول جريدة جبهة التحرير الوطني المقاومة الجزائرية في سنة 1956، ثم عضو لجنة فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني (الولاية السابعة) من سنة 1958 الى سنة 1962 فعضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية ثم نائبًا عن الجزائر في المجلس التأسيسي سنة 1962 مارس مهنة المحاماة بمكتب بالجزائر من سنة 1962 إلى سنة 1991 بعدها عين وزيرًا لحقوق الانسان في سنة 1991 بعدها عين عضوًا بالمجلس الاعلى للدولة من سنة 1992 إلى سنة 1994، نقلاً عن مجلة الجيش عدد 590 سبتمبر 2012 ص 44.

[1]أنظر سعدي بزيان، " صفحات عن دور العمال الجزائريين في المهجر في ثورة نوفمبر 1954 "، مجلة الذاكرة السنة الثانية العدد الثالث 1995 ص 181

[2]عبد الرحمان البارة: الرئيس السابق للمرصد الوطني لحقوق الانسان ومستشار برئاسة الجمهورية.

[3]محاضرة ألقاها عبد الرحمان بارة حول الذكرى 31 لمظاهرات 17 أكتوبر 1961 بفرنسا، أنظر مجلة أول نوفمبر العددان 140-141، 1992 ص 18.

[4]السعودية سبّاقة في مساندة الثورة الجزائرية غداة اِنطلاقها بل إنّ هذه المساندة ظهرت قبل اِندلاع الثورة في 14 يونيو 1954 أي قبل اِنطلاق الثورة بعده أشهر أرسلت المملكة السعودية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تبدي استعدادها لعرض قضية الجزائر على هيئة الأمم المتحدة. أنظر بشير سعدوني، " الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي " أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة الجزائر، قسم التاريخ 2010 ص74

[5]وزارة الجاهدين، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954 (د، ت) ص285

[6]نفسه

[7]سعدوني، مرجع سابق، ص321

[8]نفسه ص 322

[9]صحيفة الراي السورية 1958/01/30.

من أحد لأنّ **"ثورة الجزائر معجزة العروبة وكل تخاذل أو تقصير في نجدتها من الشعوب أو الحكومات سينعكس سلبًا على الأمة العربية برمّتها"**[1]

وهناك أيضًا الهادي إبراهيم المشيرقي المواطن الليبي الذي كرّس جهده وماله ووقته لخدمة القضية الجزائرية والذي طالما اِنتقد العرب لتقاعسهم عن نصرة الجزائر في مختلف الميادين خاصة في الجانب المالي واصفًا قرارات جامعة الدول العربية بأنّها لا تساوي الحبر الذي كتبت به[2] هذا الموقف الشعبي العربي من صحافة وشخصيات من مختلف الفئات والطوائف، إضافة إلى نقد البرلمانيين والأحزاب كان بمثابة ضغط على الحكومات العربية، وجامعة الدول العربية للالتزام بدعم الجزائر في المجال المالي.

دعم الحكومات العربية المالي للثورة الجزائرية:

اِختلف وتنوع دعم الحكومات العربية المالي للثورة الجزائرية بسبب عدة عوامل:

1. **درجة إيمانها بالقضية الجزائرية** إذ أنّ هناك المتحمّس جدًا لنجاحها مثل الحكومة السعودية والمصرية والليبية والسورية ثمّ العراقية بعد قيام ثورتها سنة 1958، وهناك المتحفظ الذي يخشى من اِنتشار "عدوّى أفكارها خاصة وأنّ ثوار الجزائر كانوا يتبنون توجهات تقدمية تحررية قد لا ترضي بعض الأنظمة الملكية المحافظة. وهناك فئة ثالثة تعتقد أنّ مطالب الجزائريين التي أعلنوها في بيانهم الأول، بيان أول نوفمبر 1954، وظلوا متشبثين بها تتصف بالمبالغة في التشدد مع أنّ الحكمة - حسب وجهة نظرهم- تتطلب المرونة والسير خطوة خطوة إلى أن يتحقق الهدف المنشود وهو ما ظلّ النظام التونسي يوصي به الجزائريين، وهناك طرف آخر لا يريد إغضاب فرنسا مثل النظام اللبناني.
2. **درجة الضغط الشعبي وفعاليته المسلط على الحكومات العربية:** إذ أنّ هذه الحكومات تتصرف وفق مستوى هذا الضغط، وهو ما بيّنه الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في الخطاب الذي ألقاه في شهر جانفي 1957 بمدينة القيروان، إذ بمجرد أن ذكرة كلمة الجزائر حتى اِنطلقت هتافات عالية بحياة أحمد بن بلة دامت عدّة دقائق مما جعله يضطر إلى إيقافها لكي يتمكّن من مواصلة كلمته، وشكر الحاضرين على هذا الشعور النبيل الذي أبدوه إزاء الجزائر مؤكّدًا لهم أنّ هذا أقوى حجة بيد الحكومة التونسية تقيم بها الدليل لدى الفرنسيين على أنّ مواقفها الداعمة للقضية الجزائرية إنّما هي اِستجابة لرغبة الشعب التونسي المتجاوب روحيًا مع الجزائريين[3]
3. **طبيعة نظام الحاكم:** وكمثال على ذلك فالنظام العراقي قبل ثورة 17 يوليو 1958 لم يكن متحمّسًا لدعم الثورة الجزائرية، لأنّه مرتبط بالغرب بعدة روابط منها حلف بغداد[4]، لكن بعد قيام النظام الجديد وخاصة في عهد عبد السلام عارف وشقيقه عبد الرحمان عارف الموالين والمؤيدين للقومية العربية أصبحت حكومة العراق أشد المتحمّسين لنصرة ثورة الجزائر، الدّاعمين لها بمختلف الوسائل بما فيها الدعم المالي.
4. **درجة الرضوخ للتهديد الفرنسي والغربي:** هددت فرنسا كل من يساعد الثورة الجزائرية بأي نوع من أنواع الدعم معتبرة ذلك تدخلاً سافرا في شؤونها الداخلية من ذلك تصريح وزير الداخلية الفرنسي فرانسوا ميتيران أمام لجنة الشؤون في البرلمان الفرنسي الذي اِتهم فيه جميع من

---

[1] ميشال عفلق والثورة الجزائرية، نصوص جمعها وصنفها مصطفى نويصر، الطريق للنشر والتوزيع الجزائر 1993، ص 55.

[2] سعدوني، مرجع سابق ص 345.

[3] جريدة المقاومة الجزائرية، 28 جانفي 1907.

[4] حلف بغداد أنشئ في فبراير 1955 من طرف الغرب للدفاع المشترك بين تركيا والعراق، ثم انظمت اليه بريطانيا والباكستان وايران أ وأصبحت الولايات المتحدة الامريكية عضوًا في بعض لجانه، هدفه تركيز الهيمنة الغربية على المنطقة، ومحاربة القومية العربية وحماية اسرائيل، انسحبت منه العراق رسميًا في 24 مارس1959 فنقل مقره الى انقرة بتركيا وغير اسمه الى الحلف المركزي ابراهيم جمعة، العملاق الجديد، دار الفكر العربي، دمشق ط 3، 1959، ص ص 146 - 150.

يساندون المطالب الوطنية الجزائرية بأنّهم أعداء يجب أن نشنّ عليهم الحرب[1] ثم قرنت الأقوال بالأفعال فاعتدت فرنسا على مصر سنة 1956 وقرية إيسين الليبية سنة 1957 وساقية سيدي يوسف التونسية سنة 1958 وضربت العديد من المرات المناطق الحدودية المغربية لإجبار هذه الدول عن الكف عن دعم الثورة الجزائرية لهذا كانت الحكومات العربية وخاصة غداة اِنطلاق الثورة تتكتّم على أي دعم تقدمه للجزائر خوفًا من رد الفعل الفرنسي والغربي السائر في ركابها ومع ذلك فقد ساهمت الحكومات العربية كلها وبدون اِستثناء في مدّ الثورة الجزائرية بالمال، لكن في تواريخ مختلفة وبمبالغ مالية متفاوتة القيمة على النحو التالي:

المملكة العربية السعودية:

كانت المملكة العربية السعودية سبّاقة في هذا الميدان، وقد بدأ دعمها المالي للثورة الجزائرية منذ اِنطلاقها في غرة نوفمبر1954، واستمر إلى أن اِسترجعت الجزائر اِستقلالها ولم يتم ذلك عن طريق السرية والكتمان فقد تناقلت خبره العديد من الصحف الصادرة آنذاك منها صحيفة **Le courrier de France**التي ذكرت ذلك قائلة: **"إنّ الأموال التي يتصرف فيها الجزائريون تأتيهم من الملك سعود بن عبد العزيز الذي يتلقى بدوره مبالغ معتبرة من طرف شركات النفط الأمريكية العاملة في السعودية، والملك سعود نفسه يتبرع سنويًا بمبلغ يتراوح ما بين 500 مليون ومليار فرنك"**[2]

ويمكننا أن نذكر العديد من الأمثلة على سخاء وكرم الحكومة السعودية تجاه الثورة الجزائرية من ذلك ما ذكره أحمد توفيق المدني الذي سجّل لنا وقائع زيارته ضمن الوفد الجزائري إلى المملكة السعودية يوم 6 مارس1959 واستقبال الملك سعود لأعضاء الوفد اِستقبالاً حارًا أخويًا وخاطبهم قائلاً:**" أبشروا، سيكون لكم بحول الله ما تطمئنّ إليه قلوبكم إنّي أكلف بكم وزير المالية الشيخ محمد سرور الصّبان، وإنّي أدرس معه كل الإمكانيات فكونوا على ثقة من أنّنا نعمل ما يوجبه الله والضمير"**[3]

وهو ما حدث فعلاً، إذ أخبر الشيخ الصّبان فيما بعد أعضاء الوفد بأنّ الملك قرّر أن يفتتح الاكتتاب بمبلغ مئة مليون فرنك على أن يكون نصيب الحكومة 250 مليون هو يضمنها[4]...

كما كانت الحكومة السعودية تدفع مبالغ مختلفة للحكومة المؤقتة منها مليون جنيه أسترليني في جويلية 1961 إضافة إنّ الملك قد حدّد يوم 15 شعبان 1958 يومًا للجزائر تجمع فيه التبرعات المالية، وطبعًا يكون الملك سعود أول المتبرعين، حيث اِفتتحه بمليون ريال سعودي بالإضافة إلى مليوني ونصف من الحكومة [5]

هذه عينات بسيطة من دعم الحكومة السعودية للثورة الجزائرية ماليًا لأنّ الدعم في الواقع أكثر من ذلك بكثير، الأمر الذي جعل الجزائريين يعبرون عن اِمتنانهم وعرفانهم بهذا الدعم في العديد من المناسبات من ذلك الرسالة التي بعثت بها جبهة التحرير الوطني من القاهرة بتاريخ 4 نوفمبر 1957 إلى جلالة الملك سعود بن عبد العزيز[6] وكذلك الرسالة التي بعث بها فرحات عبّاس رئيس الحكومة المؤقتة إلى الملك سعود عبّر فيها عن شكره الصادق واِعتراف وتقدير حكومة الجزائر لما بذله ويبذله في سبيل نصرة القضية الجزائرية[7]

---

[1] L'Humanité 06 octobre 1954

[2] نقلاً عن احمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر 2008، ص 108.

[3] وزارة المجاهدين، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، الدعم العربي، مرجع سابق، ص 348.

[4] نفسه.

[5] اسماعيل دبش، السياسة العربية، المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954 - 1962) دار هومة، الجزائر، 2000، ص 79.

[6] أنظر نص الرسالة في كتاب محمد البشير الابراهيمي: في قلب المعركة، دار الامة الجزائري، ط 1، 1997، ص ص 50 - 51.

[7] الجمهورية الجزائرية، وزارة الاخبار، بيانات وتصريحات، فرحات عباس، رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية، 1961 - 1962 (د، ت)، أنظر كذلك المجاهد ع 101، 31 جويلية 1961، ص 8.

لكن الملك سعود كان يرى أنّ ما تقدّمه حكومته من دعم للجزائر واجب يفرضه الإسلام والأخوة التي تجمع الشعبين، بل أنه يعتبر القضية الجزائرية قضيته وهو لا يقلّ اِنتماء للجزائر من الجزائريين، وقد عبّر عن ذلك للوفد الجزائري الذي زاره سنة 1959 قائلاً: **"إنكم لستم جزائريين أكثر مني وبأنّ القضية الجزائرية قضية مقدّسة"**[1]

إذن ممّا سبق يتبين أنّ المملكة العربية السعودية أمدّت الثورة الجزائرية بمبالغ مالية معتبرة منذ اِنطلاقها وإلى غاية اِنتصارها سنة 1962 وإنّ هذا الدعم ناتج عن إيمان مسؤولي المملكة بعدالة القضية الجزائرية، وشعورهم بأنّ الجزائريين جزء لا يتجزأ من الأمة العربية والإسلامية، وإنّ الواجب الديني والقومي يحتم نصرتهم، ثم أنّ المملكة السعودية كانت تتمتع بوفرة مالية نتيجة مداخيل المحروقات وخاصة البترول الذي اكتشف بها سنة 1933، وبدأت الشركات الأجنبية في اِستغلاله وتزويد خزينة المملكة بمبالغ ضخمة لم تنلها أي دولة عربية أخرى في المنطقة وغيرها[2]

دعم الحكومة المصرية المالي للثورة الجزائرية:

رغم أنّ الحكومة المصرية لم تكن تملك نفس الإمكانات المالية التي تملكها المملكة العربية السعودية ولم يكن قد مرّ على نجاح ثورتها سوى سنتين فقط، إلاّ أنّها – أي مصر- بذلت كل ما تستطيع بذله من دعم مالي للثورة الجزائرية سرًا وعلنًا وهو ما عبّر عنه جمال عبد الناصر بقوله:**" إنّ مصر لن تتوانى في دعم الجزائريين الذين هم منّا، وجزء من قوميتنا إضافة إلى أنّهم لا يطالبون إلاّ بحقهم في الحرية والاِستقلال هذا الحق الذي أقرّت به الأمم المتحدة واعلنته الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية"**[3]

و قد أخذ الدعم المالي المصري للثورة الجزائرية أشكالاً عديدة فمصر كانت تساهم بأكبر نصيب مالي مقدم للجزائر ضمن جامعة الدول العربية بلغ سنة 1958 50.27% حين حدّدت أمانتها العامة موازنة مؤقتة قدرها 02مليون جنيه أسترليني، قدم معظمها في الآجال المحددة والباقي والمقدر بمائة وسبعين ألف أرسله وكيل وزارة خارجيتها ضمن صك إلى الامانة العامة بتاريخ 1958/07/30[4]

كما كانت تشتري بمالها الخاص أسلحة ومعدات حربية توجه إلى المقاتلين الجزائريين عبر الحدود الليبية وغيرها من المنافذ إضافة إلى أنّها فتحت أبواب معسكرات التدريب أمام الثوار الجزائريين ووضع أجهزة الإعلام وتسخير البعثات الدبلوماسية في العالم لخدمة القضية الجزائرية وقد كلّف ذلك مصر ملايين الجنيهات التي كانت في أشدّ الحاجة إليها لإتمام مشروعاتها الانمائية، ولعلّ أبرز مثال للدعم المصري ما حدث إثر تأميم قناة سويس سنة 1956، إذ قام وفد من جبهة التحرير المكون من أحمد بن بلة محمد خيضر وتوفيق المدني بزيارة لجمال عبد الناصر لتهنئته على هذا الإنجاز العظيم، فأخبرهم جمال عبد الناصر بأنّ مصر كانت منذ البداية مع القضية الجزائرية وستظل إلى النهاية معها، كما التزم أمامهم بأنّ المداخيل الأولى من قناة السويس بعد تأميمها إلى غاية ثلاثة ملايين جنيه ستؤول لصالح الثورة الجزائرية[5]

هذا التصرف وغيره هو الذي جعل الملك الأردني حسين بن طلال يخاطب أحمد توفيق المدني خلال زيارته للأردن قائلاً: **"بأنّ الثورة تعتمد على ركنين أساسيين هما مصر والسعودية ومن بعدها سوريا والعراق"**[6]

---

[1] المجاهد، عدد 39، 2 أفريل 1959، ص 10.

[2] أحمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، منشورات ثالة، الأبيار الجزائر 2005، ص 122.

[3] مركز دراسات الوحدة العربية، المجموعة الكاملة لخطب واحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، ج 2 (1955 - 1957) بيروت 1996، ص 564.

[4] بشيري، مرجع سابق، ص 122.

[5] مركز دراسات الوحدة العربية، المجموعة الكاملة، ج2، مصدر سابق ص 564.

[6] توفيق المدني، حياة كفاح، ج 3، مصدر سابق ص 360.

دعم الحكومة السورية المالي للثورة الجزائرية:

كان الدعم المالي الحكومي السوري للثورة الجزائرية سخيًا جدًا وهو ما يستشف من قول الرئيس السوري شكري القوتلي[1] لدى اِستقباله لوفد جبهة التحرير الوطني الذي زار سوريا سنة 1957 حيث قال بصريح العبارة: **" إنّ سوريا مشتركة معكم في القتال، فإن أردتم سلاحًا أعطيناكم، وإن أردتم مالاً منحناكم"**[2] معلنًا تحديه لفرنسا صراحة حيث قال: **"أقول لكم هذا علنًا جهارًا، لكي تسمع فرنسا قولنا، ولكي تعلم أنّنا قوم جدٍ لا هزل"**[3]

كما كانت الحكومة السورية تشرف على تنظيم أسبوع الجزائر تجمع فيه التبرعات المقدمة من أعضاء الحكومة وغيرهم من المواطنين، وتسهر على إيصالها لممثلي الجزائر من ذلك ما حدث خلال أسبوع الجزائر لسنة 1956، حيث كانت حصيلة ما جمع خلال ساعتين فقط 6500 ليرة سورية[4] وتواصل الدعم المالي دون اِنقطاع وبمختلف الأشكال من ذلك - مثلاً- قيام الإقليم السوري سنة 1958 بالاحتفال بيوم الجزائر، حيث عمّت الاحتفالات كل المدن، حضرها ممثلو الحكومة السورية منهم "أكرم الحوراني" نائب الرئيس الذي صرّح في دمشق بأنّ الجزائر في حاجة إلى المال، وعلينا أن نزودها بهذا المال حتى يشعر أبطال الجزائر بمشاركتنا في هذه المعركة"[5]

هذا دون أن ننسى المساهمة السورية المالية المقدمة للجزائر في إطار جامعة الدول العربية.

دعم الحكومة العراقية المالي للثورة الجزائرية:

يمكن أن نقسّم الدعم المالي الحكومي العراقي للثورة الجزائرية إلى مرحلتين:

أ. مرحلة ما قبل الثورة 1958:أين كان العراق في عهد الملك فيصل الثاني ونوري السعيد وعبد الإله تصنف حكومته بالرجعية، مرتبطة بالمصالح والأهداف البريطانية، ومكبّلة بحلف بغداد وكانت تقف موقفًا معاديًا من دعاة القومية العربية [6]، في هذه المرحلة كان دعمها للثورة محدودًا يوضحه أحمد توفيق المدني الذي قال أنّه زار العراق سنة 1957 وقابل السيد جودت الأيوني فقال له:" لا تنتظر الكثير من النظام الحاضر فهو غير حر ولا يعبّر عن رأي العراق، و لربما تغيّرت الحالة وترون عندئذٍ حقيقة العراق [7]

وعلى الرغم من ذلك فالحكومة العراقية لم تبخل على الثورة الجزائرية ببعض الدعم المالي، وما يؤكد ذلك ما قاله الأمين بشيشي[8] من أنّ العراق لم يقصّر في مساعدة الثورة الجزائرية في عهد الملكية، مبينًا أنّ الهدف من قوله ذاك هو إحقاق للحقائق ووفاءً للتاريخ[9]

ب. مرحلة ما بعد قيام ثورة 14 جويلية 1958 والتي أطاحت بالنظام الملكي وأقامت نظامًا جمهوريًا بقيادة عبد الكريم قاسم، حيث شهدت هذه المرحلة دعمًا ماليًا عراقيًا كبيرًا للثورة الجزائرية لم يتوقف إلى أن نالت الجزائر اِستقلالها، وكمثال على ذلك ما رواه أحمد تو فيق المدني من أنّ وفدًا لجبهة التحرير الوطني زار العراق في شهر أفريل 1959 برئاسة رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة فرحات عبّاس، واستقبل اِستقبالاً حارًا لم يشهد له مثيلاً، وعرض الوفد الجزائري حاجته

---

[1] شكري القوتلي: (21 اكتوبر 1891 - 30 يونيو 1967) يلقب بـ (المواطن الاول) بدأ نشاطه السياسي بمقاومة الانتداب الفرنسي خلال الثورة السورية الكبرى فنفى وحكم عليه بالإعدام ثلاث مرات ثم تقلد عدة مناصب سياسية هامة، منها وزير الدفاع عام 1939 الرئيس السوري سنة (1943 - 1949) ثم (1955 - 1958) في عهده قام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا. وهو ابرز دعاة الوحدة العربية في العصر الحديث.

[2] توفيق المدني، مصدر سابق، 300.

[3] نفسه.

[4] الدعم العربي للثورة الجزائرية، مرجع سابق ص 263.

[5] نفسه ص 219.

[6] سعدوني، مرجع سابق ص 99.

[7] نفسه ص 99 - 100.

[8] الامين بشيشي سكرتير تحرير جريدة المقاومة الجزائرية والمجاهد، والمعلق السياسي لصوت الجزائر بتونس، ثم القاهرة ابان الثورة، مدير عام الاذاعة الوطنية، ثم وزير الاعلام بعد الاستقلال، سعدوني، مرجع سابق ص 101 .

[9] الامين بشيشي، "نماذج من الاعلام والاعلام المضاد" الاعلام ومهامه اثناء الثورة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، (د، ت) ص 276.

من المال والسلاح على الرئيس عبد الكريم قاسم فاستجاب هذا الأخير لطلبه رغم إقراره بقلة ما لدى العراق من مال، وحين أخبره رئيس حكومته بأنّه لا يوجد في خزانة الدولة شيء، فكيف يعطون من خزائن فارغة أجابه عبد الكريم قاسم بلهجةٍ عنيفة بأن يوقف اِنجاز المشاريع، ويؤجل مرتبات الموظفين، ويوقف كل شيء إلاّ الجزائر يجب أن تغاث حالاً.[1]

بهذا التصرف تدارك العراق ما فاته من دعم مالي للثورة الجزائرية خلال مرحلة ما قبل ثورته.

دعم الحكومة الأردنية المالي للثورة الجزائرية:

إنّ الملاحظ للخطاب الرسمي الأردني تجاه الثورة الجزائرية، يلاحظ رغبة جامحة لمساعدتها، خاصة من طرف الملك حسين بن طلال، إذ أنه في معظم خطبه يتعرض للقضية الجزائرية، ويدعو لمساعدتها ماليًا، لأنّه يدرك أهمية توفر الأموال في استمرار الثورة، إلاّ أنّ الحكومة الأردنية لم تقدّم إلاّ القليل من المال للثورة الجزائرية، وقد أوضح الملك حسين نفسه السبب الحقيقي لهذا "التقصير" في الكلمة التي قالها لأحمد توفيق المدني خلال زيارة هذا الأخير للأردن بتاريخ 1957/12/24 إذ قال: " **رغم أنّنا في هذه المملكة ضعاف عدةً وعددًا، فليس لدينا إلاّ لقمة العيش، ومع ذلك، فإنّنا على أتمّ الاستعداد لاقتسامها معكم**"[2]

وفعلاً وفّى الملك بوعده، وأمدّ الثورة بالمساعدات المالية التي اِستطاعت حكومته أن توفرها[3]، كما كان يستغل المناسبات المختلفة لتزويد الجزائريين بالمال، من ذلك – مثلاً- حضوره مباراة رياضية جرت يوم 30ماي 1958 يوم التضامن العالمي مع الثورة الجزائرية بين فريق عسكري أردني وفريق جبهة التحرير الوطني فتبرع على إثرها الملك بمبلغ 1400 دولار وشجع شعبه على التبرع فكانت الحصيلة 5000 دولار[4]، كما كان يستغل اِنعقاد المؤتمرات الإسلامية لحث المسلمين على نصرة الجزائر، ودعمها بكل الوسائل ومنها الدعم المالي، وكمثالٍ على ذلك المؤتمر الإسلامي الذي رعاه الملك حسين في شهر جانفي 1960 والدي أكّد فيه أنّ القضيةً الجزائرية وكل قضية عربية هي قضية الأردن حاثًا العالم الإسلامي على نصرة الجزائر[5]

دعم الحكومة الليبية المالي للثورة الجزائرية:

كان المسؤولون الليبيون وعلى رأسهم الملك إدريس السنوسي من أكثر الداعمين للقضية الجزائرية في مختلف الميادين والمجالات حيث تكفلوا بتمرير السلاح إلى الجزائر عبر الحدود المشتركة، و مدّها بالمال وغيره من المساعدات ممّا أدى إلى قيام فرنسا بالاعتداء العسكري على ليبيا في العديد من المرات منها: الاعتداء على قرية إيسين[6]

إلاّ أنّ المصادر المتوفرة حاليًا لا توضح كثيرًا حقيقة هذه المساعدات رغم ما نشر عنها لأنّ الكثير منها كان يتم في السر لا يعلمه إلاّ الملك وأقرب المقربين إليه، والطرف الجزائري المتلقي خوفًا من ردود الفعل الفرنسية والغربية ورغبة من الملك في تقديم الدعم بسخاء وإبقائه سرًا فقد كلّف رئيس وزرائه بالتعامل مع مختلف الحكومات وخصّ نفسه بشؤون القضية الجزائرية وهو ما يوضحه

---

[1] سعدوني، مرجع سابق ص 105.

[2] المدني، مرجع سابق ص 360.

[3] سعدوني، مرجع سابق ص 93.

[4] المدني، مرجع سابق ص 360.

[5] فلسطين القدس، 26 كانون الثاني (جانفي) 1960.

[6] قرية ايسين قرية هادئة تقع بالقرب من غات لا يتجاوز عدد سكانها 50 عائلة امتد لها لهيب الثورة الجزائرية عن طريق جيش التحرير الوطني، وقع الاعتداء عليها يوم 3 اكتوبر 1957 وكانت نتيجة ذلك جرح جنديين ليبيين وقتل احد المدنيين، وإلحاق اضرار مادية بالقرية وقد أصيب إحدى الطائرات الفرنسية في المعركة نقلاً عن ابراهيم مياسي ـ بتصرف ـ اضواء على معركة ايسين، المصادر، العدد الرابع، 2001، ص ص 161 - 162.

إبراهيم ماخوس[1] بقوله:" للأمانة التاريخية فإنّ الملك السنوسي كما علمنا من الإخوة الجزائريين يتبنى القضية الجزائرية ويقول لرئيس وزرائه اِذهب أنت وتعامل مع الحكومات الأجنبية واترك لي ما تعلّق بالثورة الجزائرية"[2]

كما أنّ العديد من تصريحاته – أي الملك- تنبئ بهذا الدّعم من ذلك قوله للوفد الجزائري الذي زاره يوم 23 يوليو1956 " اِعتبروا أنّ الحكومة الليبية حكومتكم الخاصة، وما طلبتموها من إعانة أو في أي شيء إلاّ قامت به وبأمرٍ منّي، وبكلّ سرعة، وبأكثر ما لدينا من قوة ومن جهد، وما أردتم أن تتوسط لكم في شراء سلاح أو في مسعى سياسي أو دبلوماسي إلاّ كانت مستجيبة لكم فورًا"[3]

كما أنّ عبد المجيد كعبارة رئيس الوزراء ووزير خارجية المملكة الليبية المتحدة صرّح في الاحتفال بالذكرى الخامسة لثورة الجزائر في أول نوفمبر1958 قائلاً:" إنّ ليبيا ملكًا وحكومة وشعبًا تقف إلى جانب الأشقاء في الجزائر وتمدّهم بالعون المادي والمعنوي إلى أن يتحقق لهم النصر الذي يرجون لقضيتهم العادلة"[4]

هذا الدعم المالي وغيره الذي قدّمته الحكومة الليبية للجزائريين اِستحسنه ممثلو الثورة، وقدّروه حقّ قدره، وقد عبّر عن ذلك رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة السيد فرحات عبّاس لدى اِستقباله والوفد المرافق له في ليبيا حيث جاء في كلمته ما يلي: " إنّنا لا نستطيع أن نقول أنّك أعنت الجزائر في حربها وأنّك أيدتها في جهادها، بل نستطيع أن نؤكّد ويشهد التاريخ على أنّك شاركت بكامل إمكانياتك في هذا الجهاد وحملت قسطًا وافرًا من هذا الكفاح"[5]

ممّا سبق يتضح أنّ الحكومة الليبية قدّمت دعمًا ماليًا معتبرًا للثورة الجزائرية، وإن كنّا لا نعرف بالضبط مقداره الحقيقي.

بقية الدول العربية

ساهمت بقية حكومات الدول العربية (المغرب، تونس، السودان، لبنان) في المجهود الحربي الجزائري بمبالغ بسيطة، رغم تعاطف شعوبها مع القضية الجزائرية لأنّها كانت تعيش وضعًا اقتصاديًا صعبًا، وقد عبر عن ذلك صراحة رئيس وزراء السودان الجنرال ابراهيم عبود الذي قال للوفد الجزائري الذي زاره برئاسة فرحات عباس، " اننا فقراء"[6].

أمّا الحبيب بورقيبة، فقد ابرم اتفاقًا مع فرنسا لمد انبوب ايجلي Edjelé البترولي عبر الاراضي التونسية الى ميناء الصخرة ليشحن منها البترول الجزائري الى فرنسا[7]. الأمر الذي اغضب مسؤولي الثورة الذين اعتبروه عملاً يتنافى وروح التضامن الاخوي بين الاشقاء المغاربة وقرارات مؤتمر طنجة فكان تبرير التونسيين عن هذا الاجراء بأنه يتعلق بالخبز اليومي للشعب التونسي[8]وليس هذا فقط، بل ان المجاهد مصطفى عشماوي يقول ان بورقيبة كان يطلب من الجزائريين تزويده ببعض ما يصلهم من سلاح تحت ذريعة انه يقوم ببناء دولة جديدة، وان هذه الدولة لا تملك مواردًا، وأنها في حاجة الى مساعدة الاخوة الجزائريين الذين يتلقون الدعم الكثير المتنوع[9].

---

[1] د. ابراهيم ماخوس سوري الاصل، من قرية ماخوس تخرج من كلية الطب السورية عام 1955، والتحق بالثورة الجزائرية كطبيب جرّاح، وعاد إلى سوريا حيث أصبح وزيرًا للصحة سنة 1963، ثم وزيرًا للخارجية عام 1965، ثم نائبًا لرئيس مجلس الوزراء من عام 1966 إلى 1968 ثم حلّ بالجزائر وعمل طبيبًا جراحًا في المستشفى الجامعي مصطفى باشا بالجزائر العاصمة من 1971 إلى 1993 جريدة الأحرار، الجزائر، خارج السلسلة (نوفمبر 2004) ص 28 ,

[2] سعدوني، مرجع سابق، ص 41.

[3] أحمد توفيق المدني، من سجل الجهاد الجزائري في الخارج، مجلة الثقافة، الجزائر، عدد 22، ص 28.

[4] المجاهد، عدد 55، (16 نوفمبر 1959).

[5] المدني، حياة كفاح، مصدر سابق ص 431.

[6] أنبوب إيجلي، Edjelé هو انبوب لنقل البترول من ايجلي قرب عين أمناس على الحدود الليبية إلى ميناء السخيرة قرب قابس بتونس، ومنه ينقل البترول عبر البواخر الى فرنسا، بُدِئ في استخدامه عام 1960. المجاهد، 22-07-1958، ع 27، ص ص 1-5

[7] Afrique action N 344 juillet 1958 Tunisie

[8] نفسه.

[9] سعدوني، مرجع سابق، ص 21

المغرب ايضًا كان محدود الموارد، يعيش وضعًا خاصًا مع فرنسا اذ تتواجد على اراضيه 3000 من قوات البحرية متمركزين في الدار البيضاء، وخمسمائة ضباط موجودين تحت ذريعة تدريب القوات المغربية الناشئة كما كانت اراضيه تتعرض الى اعتداءات فرنسية متواصلة[1]، الامر الذي يجعله حذرًا عن تقديم الدعم للثورة الجزائرية ومع ذلك فمحمد الخامس لم يكتف بتقديم الدعم، بل أوصى ولي عهده بمواصلة تقديم الدعم، وهو ما ذكره الحسن الثاني في الكلمة التي القاها لدى زيارة الرئيس فرحات عباس للمغرب من 03 إلى 07 جويلية 1961 حيث قال "... اؤكد ما قاله لي البطل الراحل (يقصد محمد الخامس)، وهو ان الجزائر هي المغرب واخوته للجزائر ستبقي إلى النهاية وكيفما كان الحال"[2].

لبنان أيضًا، رغم فقره، وعلاقته الوطيدة مع فرنسا ورفضه في البداية تقديم المساعدة للثورة الجزائرية، إلا أنه وجد نفسه مجبرًا على مجاراة بقية الحكومات العربية بعد الضغوطات الحزبية والشعبية التي مورست على الحكومة ومنها قيام الشعب اللبناني سنة 1960 بمظاهرات صاخبة عمت معظم مناطق البلاد تم فيها التنديد بسياسة فرنسا والمناداة بحياة جيش التحرير الجزائرية وعروبة الجزائر[3]، والمطالبة بدعمها الامر الذي غير من مواقف الحكومة اللبنانية فأعلن وزير خارجيتها يوم 17 فيفري 1961 بان بلاده قررت المساهمة بثمانمائة الف ليرة لبنانية في ميزانية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[4].

مساهمة جامعة الدول العربية

عشية اندلاع الثورة الجزائرية، لم يكن لجامعة الدول العربية موقف ثابت موحد متفق عليه، بل كان أعضاؤها في خلاف بالنسبة لمسألة تأييد أو عدم تأييد الثورة الجزائرية لدرجة أن بعضهم حاول تبرئة نفسه وبلده والجامعة العربية من "تهمة" مساندة الثورة الجزائرية ومن هؤلاء احمد المجاني مندوب العراق بالأمم المتحدة الذي نفى أي علاقة لجامعة الدول العربية بما حدث في الجزائر، مؤكدًا انه رفض حتى فكرة عرض قضيتها على الهيئة الدولية[5]وقد يكون ذلك امرًا شبه عادي لعدة اسباب منها: أن معظم الدول العربية ـ آنذاك ـ لم يكتمل بعد حصولها على الاستقلال، كتونس والمغرب والسودان والكويت واليمن إذ ان الدول المستقلة كانت تعد على اصابع اليد الواحدة وحتى هذه الاخيرة لم يكن استقلالها تامًا، فبعضها مثل ليبيا مازالت الجيوش الاجنبية رابضة على اراضيها وبعضها الاخر مكبلة بأحلاف عسكرية مثل العراق المرتبط بحلف بغداد[6].

إضافة الى ان بعض الانظمة العربية لم تكن مطمئنة لتوجه الثورة الايديولوجي مادامت ترفع من سقف مطالبها التي تراها موغلة في التطرف، رافضة القبول بالحلول التوفيقية[7](كما ان الثورة الجزائرية لم تتمكن من التعريف بنفسها لدى الدول العربية عشية اندلاعها رغم المحاولات العديدة التي قام بها مفجروها، ومنها إذاعة بيان اول نوفمبر من اذاعة صوت العرب بالقاهرة، والجولات المكوكية التي قام بها البشير الابراهيمي قبل وبعد اندلاع الثورة في البلاد العربية والإسلامية شارحًا الوضع البائس الذي يعانيه الجزائريون جراء الممارسات الفرنسية والاتصالات العديدة التي قام بها ممثلو الثورة مع جامعة الدول العربية وتزويدها بالوثائق التي تفضح الممارسات الفرنسية منها تلك

---

[1] محمد الميلي، مواقف جزائرية المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984 ص 40 - 41.
[2] المجاهد، عدد 100 (17 / 07 / 1961)، ص 5.
[3] سعدوني، مرجع سابق، ص 115.
[4] المجاهد، عدد 90 (27 / 02 / 1961) كذلك انظر EL MoudjahidN69 p 197
[5] (Le Figaro (4Novembre 1954
[6] يوسف خليل يوسف، تاريخ الحديث والمعاصر مكتبة غريب، القاهرة (د، ت) ص 193.
[7] سعدوني، مرجع سابق، ص 151.

المذكرة التي قدمها الوفد الخارجي لمجلس الجامعة في شهر نوفمبر 1954 والتي تطالب هذه الهيئة باتخاذ اجراءات سياسة ودبلوماسية لفائدة الثورة)[1].

لهذا فان موقفها لم يتبلور من الثورة الجزائرية إلا خلال سنة 1956 حين أصدر مجلسها قرارًا مما جاء فيه: "يعلن مجلس جامعة الدول العربية تأييده التام للشعب الجزائري، ومشاركته الصادقة في محنته الحالية، إذ يتعرض ذلك الشعب الأعزل الآبي لحرب عدوانية مدمرة لا تكافؤ فيها ولا مبرر لها...")[2]

ورغم ذلك، فإن دعم الجامعة المادي الحقيقي لم يتحقق إلا بعد ان تقدم احمد توفيق المدني مندوب جبهة التحرير الوطني في هذه الهيئة يوم 1957/11/03 للجنة السياسية ببيان طالب فيه:

1. تخصيص موازنة سنوية لمعونة الجزائر مقدارها 12 مليون جنيه استرليني.
2. تشكيل لجنة خاصة داخل اللجنة السياسية لبحث القضية الجزائرية وتتبعها يوميًا، وخاصة من ناحية المدد المالي الذي تقدم مندوب جبهة التحرير الوطني الجزائري بطلبه[3].

و كان من نتيجة ذلك ان حددت الامانة العامة لجامعة الدول العربية موازنة مؤقتة لجبهة التحرير الوطني حددت بـ 02 مليون جنيه استرليني وتم توزيع هذا المبلغ حسب انصبة الدول الاعضاء حسب التالي[4].

الدول الاعضاء	جنيه استرليني	النسبة المئوية
المملكة الاردنية الهاشمية	56.400	%2.82
جمهورية السودان	120.000	%06
المملكة العراقية	319.600	%15.98
المملكة العربية السعودية	291.400	%14.57
الجمهورية العربية المتحدة	**10.058.000**	**%50.27**
الجمهورية اللبنانية	112.800	%5.64
المملكة الليبية المتحدة	37.600	%1.88
المملكة المتوكلية اليمنية	56.400	%2.82
	2.000.000	**%100**

وقد تلقت الامانة العامة مذكرة من وزارة خارجية جمهورية مصر بتاريخ 1957/12/09 تفيد **"إن الحكومة المصرية قامت بالتزاماتها كاملة في الماضي وستقوم بها في المستقبل وهي مستعدة للمساهمة في أي خطة عربية مشتركة تجمع الدول الاعضاء على اتخاذها")[5].**

الاستنتاجات:

على الرغم من أن 80% من اموال الثورة مصدرها الجزائريون إلاّ أن الحكومات العربية، والجامعة العربية ساهمت بدرجات متفاوتة في مدّ الثورة بالمال، وقد شكل هذا الدّعم سندًا لها مما مكنها من الاستمرار والاحساس بتضامن الاشقاء العرب معها.

---

[1] مركز الارشيف الوطني، رصيد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، العلبة 01 رسالة محمد خيضر التي وجهها الى الامين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ 11 فيفري 1956.

[2] بشيري، مرجع سابق ص 169.

[3] بشيري، مرجع سابق ص 123.

[4] نفسه ص 122.

[5] نفسه ص 122.